

Distr.: General
26 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٨ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن الدور الفريد لمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في
أوزبكستان، وهي "المحلة"، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بلدنا (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٦٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) بختيور إبراهيموف



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

المحلة - مؤسسة فريدة من مؤسسات المجتمع المدني في أوزبكستان

في أوزبكستان، تُعد "المحلة"، منذ أقدم العصور، مركزا ثقافيا قويا، وهيئة فعالة من هيئات الحكم الذاتي للمواطنين، والكيان الأقرب إلى الشعب، ومؤسسة فريدة من نوعها من مؤسسات المجتمع المدني. ولطالما كان لدور "المحلة" وأهميتها أعظم الأثر في الحفاظ بكل حرص على القيم الوطنية والإنسانية العامة للشعب الأوزبكي المتعدد الأعراق، وثقافته، ونمط حياته، وطريقة تفكيره، وروحانيته، التي تناقلها من جيل إلى جيل.

وفي سنوات الاستقلال تحديدا، وللمرة الأولى في تاريخ قيام الدولة الوطنية، يُنص على جمعيات المواطنين في المادة ١٠٥ من دستور جمهورية أوزبكستان على أنها وحدات الحكم الذاتي المحلية. وفي إطار تحقيق مفهوم "من الدولة القوية إلى المجتمع المدني القوي"، فقد نظمت مشاركة هيئات الحكم الذاتي في مجالات محددة من الحياة العامة في أكثر من ١٠٠ من القوانين واللوائح.

وخلال السنوات الخمس الماضية وحدها، اعتُمدت ونُفذت قوانين جمهورية أوزبكستان المتعلقة بـ "هيئات الحكم الذاتي للمواطنين"، و "انتخابات (أقصاقال)"، أي رئيس جمعية المواطنين ومستشاريه، فضلا عن نحو ٢٠ حكما تتعلق بنشاط "المحلات" وهيئاتها العامة. وقد عقدت دورات تدريبية لتنمية مهارات العاملين في هذا المجال، وتعمل قناة "المحلة"، وهي قناة تلفزيونية وإذاعية تثقيفية شعبية، كما تصدر صحيفة "المحلة"، وهي صحيفة شعبية واسعة الانتشار.

وبغية صياغة الإطار التنظيمي والقانوني لنشاط "المحلة" والنهوض بالثقافة القانونية لموظفي هيئات الحكم الذاتي للمواطنين، ومهاراتهم المهنية، فقد أنشئ، في عام ١٩٩٢، صندوق "المحلة" الاجتماعي الخيري، الذي ينقسم إلى شبكة واسعة من التقسيمات الفرعية العاملة في كل مقاطعات البلد ومدنه. وطوال السنوات الـ ٢٥ الماضية، والصندوق يؤدي مجموعة من المهام الهادفة إلى دمج مؤسسة "المحلة" في المجتمع الديمقراطي الحديث، مما يؤدي إلى تحسين الأطر التنظيمية "للمحلات"، وتوسعة وظائفها، وضمان تعاونها الوثيق مع السلطات العامة والإدارية.

واليوم، يؤدي نحو ١٠ آلاف من جمعيات للمواطنين العاملة في بلدنا أكثر من ٣٠ مهمة مفيدة اجتماعيا واقتصاديا، كانت تؤديها سابقا السلطات الحكومية المحلية.

وكما أشار رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد شوكت ميرزوييوف، فإن الدولة تولي أهمية خاصة للاستفادة الفعالة من إمكانات "المحلات"، وإثراء الثقافة القانونية في المجتمع، وتعزيز احترام القانون لدى المواطنين. ويجب أن تتحول "المحلة" إلى هيئة أكثر فعالية، وإلى مُعين حقيقي للشعب، و "نافذة للعدالة"، ومنير يمكن فيه للأفراد التعبير عن آرائهم، وطرح مقترحاتهم ومشاكلهم، مما سيؤدي، بلا شك، إلى زيادة تعزيز ثقة الشعب بالدولة.

وشكّل المرسوم الصادر عن رئيس جمهورية أوزبكستان ”بشأن التدابير الرامية إلى مواصلة تحسين مؤسسة ’المحلة‘“، والمؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، إيذانا ببدء مرحلة جديدة في تطوير نشاط هذا النظام، حيث يتم تحسين مؤسسة ’المحلة‘ بنجاح لتلبية الاحتياجات الحديثة. ووفقا لهذا المرسوم، فقد تم تحديد خمسة اتجاهات ذات أولوية من أجل مواصلة تحسين مؤسسة ’المحلة‘، وهي:

تعزيز مكانة هيئات الحكم الذاتي للمواطنين ودورها في المجتمع، وتحويلها إلى هيئات محلية تقدم المساعدة والعون الحقيقيين لأفراد الشعب؛

مواصلة إبراز أهمية ’المحلات‘ ومكانتها في تهيئة جو من الاحترام المتبادل والتواد والتراحم، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والحفاظ على القيم الوطنية والقيم الإنسانية العامة وتطويرها؛

تعزيز التعاون بين هيئات الحكم الذاتي للمواطنين والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، في تنشئة جيل شاب ذي شخصية تتمتع بالصحة البدنية والعقلية؛

توسيع المشاركة المباشرة ’للمحلات‘ في ضمان النظام العام والسلامة العامة، ومكافحة الجريمة مسبقا، وزيادة احترام القانون لدى المواطنين؛

استحداث آليات فعالة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة، وتنسيق عمل هيئات الحكم الذاتي للمواطنين، وضمان ممارسة القانون العام في نظام ’المحلة‘.

ووفقا للمرسوم المذكور أعلاه، فقد مُنح المجلس الوطني لتنسيق أنشطة هيئات الحكم الذاتي للمواطنين وضع الشخصية الاعتبارية، حيث تتألف من كياناته مجالس كل من جمهورية قاراقالباقستان والمناطق ومدينة طشقند والمقاطعات والمدن.

ومن أجل تنفيذ المهام الرئيسية والقواعد الجديدة المشار إليها، فإن المرسوم السالف الذكر قد أقرّ برنامج التدابير الشاملة الذي ينص على أنشطة محددة لزيادة تحسين عمل المجالس وتقديم الدعم لهيئات الحكم الذاتي للمواطنين، كما يجري حاليا تنفيذ ذلك البرنامج.

وبغية الارتقاء بمستوى القاعدة المادية - التقنية لهيئات الحكم الذاتي للمواطنين، وتشديد ملاعب رياضية للأطفال ومرافق للخدمة العامة في ’المحلات‘، فقد وضعت برامج منطوقية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وبحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ستتحذ تدابير لإقامة مباني مجمع ’مركز المحلة‘، بناء على مشاريع نموذجية، في الأحياء والبلدات.

ويضم مجمع ’مركز المحلة‘ الحديث مكاتب منفصلة مجهزة بالأثاث والحواسيب والمطبوعات اللازمة، مخصصة لرئيس المحلة، ولأمين السر، والاستشاريين، والمستشارين، ولمفتش منع الجريمة. وتشمل مشاريع ’مراكز المحلات‘ أيضا مرافق تشكل أسلوب حياة المواطن العصري، مثل غرف الشاي والمخابز وصالونات التجميل والمحلات التجارية والملاعب الرياضية وملاعب الأطفال.

واليوم، فإن ’كينعاش‘، أي [لجنة] جمعيات المواطنين، هي آلية واضحة ودقيقة، تضم الرئيس ومستشاري الرئيس لشؤون المسنين وقدامى المحاربين ولشؤون الشباب، وخبراء استشاريين، والأمين التنفيذي، ومستشار جمعية المواطنين بشأن مسائل التربية الدينية والتنشئة الروحية

والأخلاقية، ورئيس مؤسسة "المحلة بوسوبني" العامة، ومفتشين محلين لمنع الجريمة، وكذلك رؤساء المؤسسات التعليمية والمراكز الصحية الريفية (عيادات طب الأسرة) الموجودة في مناطق جمعيات المواطنين.

ويعمل في إطار هيئات الحكم الذاتي للمواطنين لجان تغطي بنجاح مجالات العمل الرئيسية لجمعيات المواطنين، وهي على النحو التالي: المصالحة؛ ومسائل التثقيف والقيم الروحية؛ والدعم الاجتماعي؛ والعمل مع النساء؛ والأحداث والشباب والرياضة؛ وتنمية القدرة على تنظيم المشاريع والأعمال التجارية الأسرية؛ والبيئة وحفظ الطبيعة وتخطيط المناظر الطبيعية والتشجير؛ والرقابة العامة وحماية حقوق المستهلك. وتبعا للطابع الملح للقضايا في الإقليم المعني، فإنه يجوز لجمعية المواطنين أيضا إنشاء لجان أخرى معنية بمجالات النشاط الرئيسية لتلك الجمعيات.

وفي سياق "سنة التحاور مع الشعب والاهتمامات البشرية" التي أطلقت بمبادرة من رئيس أوزبكستان، شوكت ميرزويوييف، فإن قادة "المحلة" ونشطاءها يشاركون بنشاط في سن القوانين وفي العمل المتعلق بمنع الجريمة، وتوعية السكان، ولا سيما الشباب والنساء منهم، بالحقوق، ومساعدة الشرائح السكانية الضعيفة اجتماعيا، وتشجيع التربية البدنية والرياضة وأسلوب الحياة الصحي، وتنظيم الأنشطة الترفيهية للبنين والبنات وحماية البيئة. ومن المجالات ذات الأهمية القصوى تعليم مهارات مزاولة الأعمال الحرة، والاستفادة من خدمات الحكومة الإلكترونية.

وتؤدي الرقابة العامة التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي للمواطنين فيما يتعلق بإنفاذ القوانين وتنفيذ السلطات الحكومية لواجباتها في حل القضايا العامة العاجلة للسكان بشكل فعال، دورا هاما في توفير آليات لاستقاء الآراء بين المجتمع والدولة، وفي زيادة تحسین الأجواء الاجتماعية والروحية في الأسر و"المحلات".

وفي كل تلك الأعمال، تتعاون هيئات الحكم الذاتي للمواطنين وصندوق "المحلة" الاجتماعي الخيري بنشاط مع اتحاد شباب أوزبكستان، ولجنة المرأة، وصندوق "نوروني" لدعم الأنشطة الاجتماعية للمحاربين القدماء، وغيرها من المنظمات المدنية.

وقد وضعت أوزبكستان المبدأ القائل بأن "المحلة" كلها مسؤولة عن كل طفل من أطفالها؛ حيث تتم تعبئة جميع مواطني القوة والقدرات لدى الدولة والمجتمع من أجل تثقيف الشباب في مجال القيم الوطنية والإنسانية العامة. وتعتمد هيئات الإدارة الحكومية، في أداء هذه المهمة، على نشطاء "المحلات"، وعلى قدامى المحاربين ذوي الخبرة الحياتية الكبيرة، والأمهات والنساء وعلى معارفهم وقدراتهم الروحية. وتساهم المباريات الرياضية العديدة التي تنظمها "المحلات" مساهمة فعالة في نمو الفتيان والفتيات وتمتعهم بالقوة والصحة البدنية.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، تم إنشاء شارة "محلة افتيهوري" (شارة فخر المحلة) التي ستمنح للمواطنين السابقين، وللمثلي المؤسسات المدنية الذين يقدمون مساهمة قيمة في تنفيذ المهام الموكلة إلى هيئات الحكم الذاتي للمواطنين.

وتمثل "المحلة" الأوزبكية حاليا مركزا حقيقيا من مراكز الثقافة؛ حيث يتم تدريجيا إنشاء مكاتب في مباني جمعيات المواطنين، تُقام فيها أسبوع لـ "قراء المحلة". وتضم مراكز "المحلة" مكتبة

عامة زاخرة بالكتب، والحواسيب، والمنافذ الشبابية، والكتب الإلكترونية، مما له أهمية كبيرة في تنظيم الأنشطة الترفيهية الموضوعية للسكان، وتعزيز ثقافة القراءة في أوساط الشبيبة.

وتساعد المجالس المجتمعية "الأسرة - "المحلة" - المؤسسات التعليمية"، و "جامعات الوالدين" تلبية لنداء: "طفلنا - نحن مسؤولان عن حمايته"، المرين في تعليم الأولاد وتربيتهم، وزيادة دور الوالدين في عملية تشكيل شخصية الطفل، وتضافر جهود المدرسة والأسرة في منع التلاميذ من اكتساب عادات ضارة. ويقوم الآباء والأمهات والعاملون في مجال الرعاية الصحية، وكذلك المربون، بصورة منهجية، بمناقشة مشاكل الشباب، ومسائل تم الشباب والشابات، والأسر الشابة، وبوضع حلول جماعية لتلك المشاكل.

إن "المحلة" الأوزبكية المعاصرة تعمل كمدرسة حقيقية للديمقراطية وتعيش كأ أسرة واحدة. ويتم إبلاغ قادة "المحلة" ونشاطها بوضع كل أسرة من أسر "المحلة"، والنجاحات التي تحققتها والتحديات التي تواجهها؛ وهم ينشرون رسالة الوثام والانسجام. وهذا هو السبب الذي من أجله ينضم الأفراد إلى جمعيات المواطنين، ويتبادلون وجهات نظرهم ومقترحاتهم، ويناقشون شواغلهم، ويجدون الحلول لها.

و "المحلة" الأوزبكية، العريقة والمتجددة دائما، إنما هي بيت مشترك يعيش فيه ممثلو مختلف القوميات. ويؤدي الوثام بين الأعراق داخل جمعيات المواطنين وزيادة تدعيم الصداقة والتلاحم والاحترام المتبادل، دورا هاما في تعزيز الاستقلال، وفي تحقيق تنمية الوطن ورفاه شعبه.

وتسعى استراتيجية العمل المعتمّدة في شباط/فبراير ٢٠١٧، والمتعلقة بخمسة مجالات ذات أولوية للتنمية في جمهورية أوزبكستان، للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، إلى تحقيق المهمة التالية، وهي تعزيز دور المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الأهلية، وهيئات الإدارة المحلية، بما في ذلك أهمية وفعالية نشاط مؤسسة "المحلة" في الإدارة العامة. وقد تكفل تنفيذ هذه المهمة بالنجاح.

وتؤكد التجربة الحالية لأوزبكستان صلاحية هذه المؤسسة الفريدة من مؤسسات نشاط المواطنين المستقل في معالجة المسائل ذات الأهمية على الصعيد المحلي، وذلك تبعا لاهتماماتهم، وخصائص تطورهم التاريخي، وللقيم الوطنية والروحية، والعادات والتقاليد المحلية. وتشارك "المحلات" بنجاح في التحولات الديمقراطية الكبيرة، بناء على المبادئ التالية: سيادة القانون؛ وأولوية حقوق الفرد وحرياته ومصالحه المشروعة؛ ونشر الديمقراطية؛ والشفافية؛ والعدالة الاجتماعية؛ والاستقلالية في حل المسائل ذات الأهمية على الصعيد المحلي؛ والمساعدة الاجتماعية المتبادلة؛ والشراكة الاجتماعية؛ واحترام العادات والتقاليد المحلية.

وبفضل "المحلة"، فقد تكوّنت واستمرت في أوزبكستان، طوال قرون، مبادئ خاصة لتحفيز السلوك الاجتماعي والاقتصادي للسكان، واحترام القيم الاجتماعية، وأخلاقيات العلاقات المتبادلة، التي تكفل وفاء الأفراد غير المشروط بالالتزامات والمسؤوليات التي تعهدوا بها تجاه المجتمع. وكل ذلك، إلى جانب ارتفاع منسوب الثقة فيما بين المواطنين في "المحلات"، يشكل شرطا أساسيا لإقامة المجتمع المدني.

واليوم، فإن تجربة "المحلة"، كمؤسسة فريدة لبناء دولة ديمقراطية وإقامة مجتمع مدني قوي، يمكن أن تُستخدم بفعالية في بلدان أخرى تمضي قدما نحو الديمقراطية.